ISSN: 2732-3781

الإصدار الثالث – العدد الثامن
2025 – 4 – 27

بحث بعنوان

تفعيل دور الرقابة لدى البلديات من أجل ترشيد الإنفاق ومكافحة الفساد

إعداد

تسنيم عوده عبدالله البطوش

محاسبة رواتب

بلدية مؤتة والمزار الجنوبي

الملخص

إن مفهوم الرقابة بمعناه الواسع هو السعي إلى ضبط الإنفاق العام وترشيده، والوصول إلى تحقيق الأهداف بأقل التكاليف والتعاون مع الجهات الرقابية الرسمية والعمل بالتوصيات التي تقدمها لمساعدة البلديات على تحسين أدائها وتقديم خدماتها على أكمل وجه وحماية المال العام وحسن استخدامه, ومكافحة الفساد بكافة أشكاله. ويقدم هذا البحث نبذة عن تفعيل دور الرقابة لدى البلديات بشكل خاص ويشمل تعريف الرقابة وأهدافها وعناصرها وبيان مدى أهمية تفعيلها سعياً لتقديم أفضل ما لديها.

Abstract

The concept of oversight in its broadest sense is the pursuit of controlling and rationalizing public spending, achieving objectives at the lowest cost, cooperating with official oversight bodies, and implementing the recommendations they provide to help municipalities improve their performance, provide their services to the fullest, protect public funds and use them properly, and combat corruption in all its forms. This research provides an overview of activating the role of oversight in municipalities in particular, including a definition of oversight, its objectives and elements, and an explanation of the importance of activating it in an effort to provide the best of what it has to offer.

المقدمة

تُعد الرقابة أداة رئيسية في تعزيز كفاءة العمل البلدي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة إذ تلعب البلديات دورًا حيويًا في إدارة الموارد العامة وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين مما يجعل من الضروري تفعيل آليات الرقابة الداخلية والخارجية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد وترشيد الإنفاق ومواجهة أوجه القصور والانحرافات في الأداء. وإن تفعيل دور الرقابة في البلديات يسهم بشكل مباشر في مكافحة الفساد المالي والإداري من خلال الكشف المبكر عن المخالفات وتصويبها قبل تفاقم آثارها السلبية على المجتمع كما يعزز الثقة بين المواطنين والسلطات المحلية ويضمن تحقيق مبادئ الشفافية والمساءلة التي تشكل أساس الحكم الرشيد والإدارة الجيدة.

وفي ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها البلديات من محدودية الموارد وارتفاع حجم الطلب على الخدمات بات من الضروري تبني استراتيجيات رقابية متطورة ترتكز على المعايير المهنية وأفضل الممارسات الدولية بما يسهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتقوية منظومة النزاهة والحد من الهدر المالي وضمان تحقيق الأهداف التنموية بكفاءة وفعالية.

في هذا العالم المتغير وسريع التطور في شتى المجالات تسعى دول العالم إلى الأخذ بأسباب التقدم عن طريق الاستفادة من إمكانياتها ومواردها المتاحة. وتعد ظاهرة الفساد المالي والإداري من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وبالأخص الدول النامية حيث أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية، وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات كثيرة في شتى المجالات.وتلعب البلديات دوراً هاماً في المجتمع وتقدم عدة خدمات للموطنين والمجتمع المحلي مع محدودية الموارد واعتمادها على المنح والقروض مما يوجب المحافظة على هذه الموارد واستخدامها بالشكل الأفضل من خلال تفعيل دور الرقابة في البلديات.

مشكلة البحث

تواجه البلديات تحديات متزايدة تتعلق بضعف فعالية نظم الرقابة الداخلية والخارجية مما يؤدي إلى تفشي ظواهر الهدر المالي وضعف كفاءة الإنفاق وغياب الشفافية وهو ما ينعكس سلبًا على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ويضعف ثقتهم بالمؤسسات المحلية ويؤثر على خطط التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية.

رغم أهمية الدور الذي تضطلع به البلديات في إدارة الموارد العامة إلا أن قصور آليات الرقابة وقلة التنسيق بين الجهات الرقابية المختلفة وعدم وضوح الأدوار والمسؤوليات يفتح المجال أمام ممارسات الفساد الإداري والمالي ويحد من قدرة البلديات على توجيه الموارد نحو الأولويات الحقيقية التي تلبي احتياجات السكان.

إن غياب تفعيل دور الرقابة بشكل ممنهج ومتكامل ضمن العمل البلدي يفاقم من الإشكاليات المتعلقة بسوء الإدارة وضعف الانضباط المالي والإداري مما يستدعي دراسة عميقة لهذه الظاهرة بهدف وضع أطر واضحة لمعالجتها عبر تعزيز أنظمة الرقابة وتطوير أدوات المتابعة والتقييم بما يسهم في ترشيد الإنفاق ومكافحة الفساد وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

إن واقع نظام الرقابة على المال العام لدى البلديات يتطلب دراسة وافية وشاملة للوقوف على مواطن القوة ومواطن الضعف , وذلك لتعزيز الأولى ومعالجة الأخرى.وذلك أن هناك دلالات عن هذا الواقع لا تشير إلى تحقيق هذا النظام لما هو مطلوب منه بكفاءة وفاعلية، حيث أن قوة نظام الرقابة تتناسب عكسياً مع عدد حالات الاختراق غير القانوني للنظام المحاسبي عموماً.فقضايا الاختلاس والتزوير والتلاعب في

الأموال العامة في ارتفاع مستمر مع وجود تكرار لحدوثها كما كانت مجالات الاختلاس والتزوير والتلاعب في مستندات الصرف والقبض وفي السجلات والمستودعات وغيرها.

خاصةً مع عدم الالتزام بإنشاء وحدات الرقابة الداخلية وفي حالات أخرى عم تمتع تلك الوحدات بالاستقلالية، وأن موظفي هذه الوحدات غير مؤهلين بالشكل الكافي,وأن تشكيل هذه الوحدات كان شكلياً فقط.

مما يوجب تسليط الضوء على تفعيل نظام الرقابة لدى البلديات للقيام بدوره.

أهداف البحث

1. ترشيد الإنفاق ومكافحة الفساد المالي والإداري من خلال تفعيل دور الرقابة لدى البلديات.
2. الاستخدام الأمثل للموارد في البلديات.
3. استمرار البلديات في تقديم دورها بكل كفاءة وفاعلية.
4. التأكد من صحة وسلامة تطبيق التشريعات المالية والقانونية المعمول بها, وتعليمات الضبط الداخلي التي تحكم نظام العمل البلدي.
5. التقليل من الأخطاء المالية والإدارية في البلديات.
6. تعزيز الثقة والشفافية بين البلديات وباقي الدوائر الرسمية من جهة، وبين البلديات والمجتمع المحلي من جهة أخرى.
7. تحسين الأداء ورفع سوية اتخاذ القرارات في البلديات.
8. تحسين إنتاجية الموظفين من خلال تدريبهم وإرشادهم لتطبيق القوانين والأنظمة النافذة.
9. تفعيل وحدة الرقابة الداخلية في البلديات.

10. تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية والقوانين والأنظمة.

أهمية البحث

- تحقيق الاستقرار المالي والإداري في البلديات من خلال تطبيق الأنظمة والقوانين التي تضبط العمل.
- ضبط عمليات التلاعب والاختلاس من خلال تطبيق إجراءات رقابية شاملة.
- تحسين كفاءة إدارة الموارد المالية من خلال رفع كفاءة الموظفين وتأهيلهم.
- النهوض بالعمل البلدي والخدمات التي يقدمها.
- تقديم البيانات والمعلومات للمساعدة في تقييم نشاطات البلدية.
- إثبات ما تحصل عليه البلديات من إيرادات وما تنفقه من مصروفات فعلية بشكل دقيق.
- تقييم مدى التزام البلديات بالتشريعات والأنظمة النافذة.
- منع ارتكاب الأخطاء والتلاعب وكشف ما يقع من تجاوزات بشكل فوري.

أسئلة البحث

1. ما هو مفهوم الرقابة؟
2. .كيفية المحافظة على الموارد المالية والإدارية في البلديات؟
3. ما هي أهداف الرقابة على البلديات؟
4. ما مدى الحاجة لتفعيل آليات الرقابة في البلديات؟
5. هل تفعل البلديات آليات الرقابة الداخلية؟
6. ما هو دور ديوان المحاسبة في الرقابة والتدقيق على البلديات؟
7. هل تتولى مديرية التخمين في البلديات واجباتها بكل عدالة ومصداقية؟

الإطار النظري

مفهوم الرقابة المالية في البلديات:

تعتبر الرقابة على البلديات مهمة جدا لعمومية ملكية أموالها و لتعدد الأنشطة والمشاريع التي تقوم بها. وتعني الرقابة مقارنة المنفذ بالمخطط في وضع أنظمة فعالة للرقابة تقوم على أسس وإجراءات واضحة وسهلة في مفهومها لتحقيق الأهداف المطلوبة فيجب أن تتلاءم مع طبيعة وحجم النشاط وأنها قادرة على كشف الانحرافات المختلفة وتعرف بأنها مجموعة من الإجراءات التي توضع للتأكد من مطابقة التنفيذ الفعلي للخطط المقررة وتحديد الانحرافات إن وجدت ودراسة أسبابها لعلاج نقاط الضعف التي تسببت فيها وتشجيع نقاط القوة التي أدت إلى الانحرافات الموجبة فيها.

عناصر الرقابة المالية والادارية:

الأهداف: يجب تحديد الأهداف التي تتفق مع طبيعة وخصائص الأنشطة والمشروعات في شكل خطوات محددة المعالم.

1. التقديرات: يجب أن تكون تقديرات الموازنة للبلديات دقيقه وواقعيه بالاسترشاد ببيانات السنوات السابقة وباستخدام أساليب علمية للتنبؤ لان سوء التقديرات وعدم دقتها يجعل توازن الموازنة غير حقيقي.
2. الضبط الداخلي: يجب أن تكون نظم الضبط الداخلي سليمة وضرورة تطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات المالية بحيث يمنع ارتكاب خطأ أو أي تزوير يعرض المال العام لسوء الاستخدام أو الاختلاس.

3. المراقبة الحدية: يجب وضع وسائل للمراقبة الحدية عن طريق وضع حد أعلى للمبالغ المحتفظ بها في الخزائن العامة أو الفرعية وكذلك المبالغ المعتمد صرفها بمعرفة كل مسؤول مالي في البلدية.
4. الجرد المفاجئ: يجب إتباع نظام الجرد المفاجئ للخزائن والمستودعات.
5. أنظمة ولوائح وتعليمات مالية: يجب وضع أنظمة ولوائح وتعليمات مالية توضح مسار العمليات المالية وكيفية أدائها ومسؤولية القائمين عليها وأنها تتسم بالدقة والمرونة والعمل على تطويرها باستمرار.
6. الانحرافات: يجب تحليل ودراسة الانحرافات وتحديد المتسبب عنها والأسباب التي أدتها حتى يمكن الحكم على كفاءة التنفيذ.

أهداف الرقابة المالية على البلديات:

1. الأخطاء: يجب اكتشاف الأخطاء واتخاذ الإجراءات المصححة اللازمة لعلاجها.
2. صحة التنفيذ: يجب التحقق من أن أموال البلدية قد تم تخصيصها حسب القانون وان الاعتمادات المالية قد أنفقت فيما خصصت له وأن الإيرادات قد تم تحصيلها حسبما كان مقررا في التعليمات واللوائح المالية المقررة.
3. تخفيض التكاليف: يجب تخفيض تكاليف أداء العمليات للحد من الإسراف وضمان الاستغلال الأمثل للاعتمادات المالية المخصصة.

وتقسم الرقابة المالية:

أولا: الرقابة الداخلية

ثانيا: الرقابة الخارجية

الرقابة الداخلية

تعتبر مهمة جدا للمحافظة على الموارد المتاحة لدى البلدية وتحديد المسؤوليات والواجبات بما يكفل الحد من سوء التصرف في الموارد أو الإسراف فيها وهي تعد خطة تنظيمية إدارية ومحاسبية للضبط الداخلي عند استخدام عوامل الإنتاج المتاحة لدى البلدية وصولاً إلى أعلى معدلات ممكنة من الكفاية الإنتاجية وعرفها المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين بأنها؛ نشاط تقييمي مستقل داخل التنظيم من أجل فحص النواحي المحاسبية والعمليات الأخرى بهدف خدمة الإدارة.

فيمكن تعريفها بأنها: كل الخطط والإجراءات المختلفة التي يتبعها التنظيم لحماية موارده وللتحقق من دقة ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية وزيادة كفاءة الأداء في الوحدة الحكومية ولتشجيع موظفيها على الالتزام بالتشريعات والتعليمات واللوائح المالية والإدارية أي أن أي إجراء تتخذه الإدارة المالية لحماية موارد البلدية من الغش أو الإهمال أو الإسراف أو الضياع يكون من الرقابة الداخلية فمثلاً الإجراءات المتخذة لمراجعة السجلات المحاسبية الحكومية ولمطابقة البيانات بالدفاتر المساعدة كلها إجراءات للرقابة الداخلية وكذلك الخطط والتشريعات واللوائح والتعليمات التي من شأنها رفع كفاءة الأداء وتشجيع الموظفين على إتباعها.

متطلبات الرقابة الداخلية:

1. خطة تنظيمية: يجب وضع خطة تنظيمية للبلدية تسمح بتوزيع الوظائف والمسؤوليات.
2. القوانين والأنظمة: يجب الالتزام بالتشريعات واللوائح والتعليمات لتكون بمثابة سياسات مرسومة مقدماً لمختلف المستويات الإدارية بالجهاز التنفيذي والتزام كل مستوى بتنفيذها.
3. موظفين كفوءين: يجب اختيار موظفين على درجة عالية من الكفاءة تسمح لهم بأداء واجباتهم بكل مهنية.
4. استخدام الأنظمة الحديثة: تسهل عملية تفعيل الأنظمة المتطورة المستخدمة في البلديات من عملية التدقيق والرقابة توفيراً للوقت والجهد.

عناصر الرقابة الداخلية:

1– هيكل تنظيمي مناسب:

يتطلب وجود هيكل تنظيمي مناسب يوزع المهام بشكل عادل تجنباً لأي تعارض أو تضارب أو تكرار للاختصاصات ويفصل بين الواجبات بحيث عدم قيام موظف واحد بتنفيذ عملية لأكملها دون تدخل موظف آخر بمراجعة عمله مما يؤدي إلى تفعيل دور الرقابة.

2– نظام محاسبي سليم:

يجب أن يقوم النظام المحاسبي على مفاهيم ومبادئ تتسم بالوضوح والثبات والمرونة لتحكم عملية التوجيه المحاسبي، و يجب أن يتضمن مجموعة طرق وأساليب وإجراءات فنية تساعد على التحقق من جدية العمليات المحاسبية والتأكد من دقتها وسلامة التبويب لها. أن يشتمل النظام المحاسبي على مجموعة متكاملة من المستندات والسجلات تحدد بوضوح الدورة المستندية.

3– نظام مستندي جيد:

يجب وجود تنسيق كامل بين التنظيم المستندي والمحاسبي والإداري ليسهل حصر المسؤوليات ومتابعة تنفيذ الإجراءات والتعليمات المالية الصادرة ,و تحديد عدد الصور المناسبة والمطلوب إعدادها لكل عملية مستندية حسب الجهات الخاصة بها لإمكان عمليات الرقابة والمتابعة. وتقليل عددها لكل عملية لتبسيط العمل الإداري الحكومي وسرعة اتخاذ القرارات السليمة ومتابعة نتائجه.

4– دقة اختيار الموظفين الأكفاء :

يجب اختيار الموظفين المتوافرة لديهم القدرة على التعلم المستمر ووضعهم في مراكز تتلاءم مع قدراتهم لتنفيذ الأعمال المطلوبة بكفاءة وفعالية.

5– وجود مجموعة من القواعد والمعايير:

يجب وجود مجموعة من القواعد والمعايير للأداء بشكل محدد وواضح يتقيد بها الموظفون أثناء تأدية أعمالهم ومن خلالها يتم تقييم أداء الموظفين إضافة إلى استعمال أدوات الرقابة المختلفة لرقابة الأداء منها الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وتقارير الأداء.

أهداف الرقابة الداخلية:

- التحقق من دقة تقديرات الموازنة العامة للبلدية.
- التحقق من صحة البيانات المالية والمحاسبية في السجلات والدفاتر المختلفة.
- دراسة السياسات والإجراءات الإدارية المطبقة في البلديات.
- تقييم فعالية نظم الرقابة الإدارية والمالية في البلديات.
- تقييم كفاءة الأنشطة والعمليات وفعاليتها في البلديات.

- التحقق من وجود الأصول والموجودات وحمايتها من الاختلاس واكتشافه وقت حدوثه.

أقسام الرقابة الداخلية:

– رقابة إدارية: من خلال خطة تنظيمية للهيكل التنظيمي للبلدية تسمح بتوزيع الوظائف والمسؤوليات لتحقيق القدر الكافي من الكفاءة مع التشجيع على الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية وتعتمد على أساليب مختلفة مثل تقارير الأداء والموازنات التخطيطية.

– رقابة محاسبية: اختبار دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها من خلال أساليب مختلفة تسمح بفرض الرقابة المحاسبية الإجمالية وموازين المراجعة الدورية ويتم ذلك وفقاً للخطة التنظيمية التي تسمح بالتفويض للقيام بالمسؤوليات والإجراءات المحددة لتسجيل العمليات في الدفاتر والسجلات في البلدية.

– الضبط الداخلي: تقسيم العمل بين الموظفين وتحديد مسؤوليات كل منهم بشكل يكفل الحد من الغش والأخطاء فيجب الفصل بين عملية تحصيل أو صرف الأموال لأن الجمع بين هذه المهام والواجبات يجعل من السهل تغطية العجز من الموارد نتيجة الإهمال أو السرقة أو الغش ويتم ذلك من خلال خطة تنظيمية جيدة تسمح بحماية أصول وموجودات البلدية.

الرقابة الداخلية على الرواتب واستقطاعاتها في البلديات:

نظراً لتشكيل الرواتب نسبة كبيرة من إجمالي موازنة البلديات تزداد أهمية الرقابة الداخلية على هذا النشاط وتتطلب:

1. يجب مراقبة حضور وانصراف الموظفين من خلال كشوفات الدوام.
2. يجب مراعاة الدقة في إعداد كشوفات الرواتب.
3. يجب دقة احتساب الرواتب وملحقاتها وخصم الاقتطاعات منها.

4. يجب مراجعة كشوفات الرواتب قبل الصرف.

5. يجب مراعاة الدقة في إجراءات صرف الرواتب من تحضير الشيكات ودفع الرواتب عن طريق التحويل للبنوك والاحتفاظ بالمستندات الخاصة بهذه العملية لاحتوائها على بيانات مهمة تتعلق بالموظفين.

إعداد الحساب الختامي:

يبين الحساب الختامي للبلدية بيان إجمالي بالعمليات المالية التي قامت بها البلدية خلال السنة السابقة ونتيجة هذه العمليات من فائض وعجز ,فهو تقرير سنوي يعكس عمليات تنفيذ الموازنة وتبرز أهمية الحساب الختامي من خلال:

- تقييم مدى التزام البلدية بتنفيذ القوانين والأنظمة.
- متابعة تنفيذ خطة الموازنة.
- التعرف على التجاوزات التي تمت على المخصصات لكل بند.

الرقابة على قسم التخمين وضريبة الأبنية:

يقوم قسم التخمين وضريبة الأبنية بعدة مهام منها:

1. تخمين القيمة الإيجارية للأبنية والأراضي ضمن مناطق البلدية.

2. إعداد قوائم التخمين.

3. النظر في الطعون المقدمة بالاعتراض على قرارات التخمين والبت فيها ضمن المدة المحدد في القانون.

4. النظر في قرارات استئناف التخمين وتنفيذها.

تتعلق هذه المهام بخدمة المواطنين ورفد خزينة البلدية بجزء مهم من الأموال, مما يحتم تفعيل الرقابة عليها من خلال:

- الإشراف على اللجان التي تقوم بهذه المهام ومتابعة أعمالها.
- تفعيل آلية التفتيش المفاجئ واخذ عينات عشوائية.
- متابعة تحصيل وإيداع المبالغ المالية الخاصة بهذا القسم.

تنص الفقرة أ من المادة 51 من النظام المالي الأردني رقم 3 لسنة 1994 والتعليمات التطبيقية للشؤون المالية رقم 1 لسنة 1995على انه:

تشكل وحدة رقابة مالية في كل دائرة بقرار من الوزير من موظفين وزارة المالية تناط بهم مسؤولية مراقبة تطبيق أحكام هذا النظام والقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة وللوزير إناطة هذه المهمة بوحدات الرقابة الداخلية المشكلة في الدائرة نفسها إذا ما تبين بان هذه الوحدة تستطيع القيام بذلك بكفاءة فلا يجوز لأي دائرة فيها وحدة رقابة مالية صرف أي مستند قبل تدقيقه وإجازته من قبل رئيس وحدة الرقابة المالية المعتمدة لديها.

لذا أصبحت وحدات الرقابة مسؤولة عن:

1. التأكد من أن الإجراءات القانونية تتخذ لتحصيل أية أموال يتأخر تحصيلها.
2. التأكد من أن جميع الرسوم والعوائد يتم تحصيلها في أوقاتها دون تأخير.
3. التأكد من توفر جميع معززات الصرف اللازمة وفقاً للقوانين والأنظمة المتبعة.
4. التأكد من إيداع وتحويل المستحقات المالية للبنوك المختصة.
5. التأكد من أن القوانين والتعليمات المالية تنفذ بكل دقة.

وتكمن المشكلة الأساسية في معظم البلديات بعدم وجود وحدة رقابة مالية تطبيقاً للقانون أو وحدة رقابة داخلية تنوب عنها في متابعة عمليات الصرف والتحصيل وتطبيق القوانين والأنظمة. مما يترك فراغاً كبيراً لوقوع أخطاء عدة وإمكانية وقوع التلاعب والاختلاس.

الرقابة الخارجية:

أسند الدستور الأردني مسؤولية الرقابة الخارجية على الأموال العامة إلى ديوان المحاسبة بموجب المادة 119 وقد صدر قانون ديوان المحاسبة رقم 28 لسنة 1952 وتعديلاته الذي تضمن إنشاء ديوان المحاسبة من اجل الرقابة على الأموال العامة من حيث (تحصيل) الإيرادات (وصرف) النفقات، وهو أعلى جهاز في الدولة للرقابة المالية على أموال الدولة.

مكان التدقيق:

1. في مكاتب ديوان المحاسبة.
2. في مكاتب الدائرة ذات العلاقة.

- ومن هنا فانه يحق لديوان المحاسبة أن يستوضح من الموظفين في البلديات وان يجيبوا على هذه الاستيضاحات بدون إبطاء, وإجراء الفحوص للمستندات والفواتير وتدقيق أي مستند أو سجل أو أوراق مالية إذا رأى ذلك لازماً.

وأن يلفت النظر إلى أي تقصير أو خطأ خلال التدقيق ويكون ديوان المحاسبة مسئولا عن:

1. التدقيق في تحقيقات الرسوم والعوائد للتثبت من أن تقديرها قد تم وفقا للقوانين والأنظمة.
2. التدقيق في تحصيل الواردات على اختلاف أنواعها للتثبت من أن التحصيل قد جرى في أوقاته الصحيحة.

3. التدقيق في النفقات للتثبت من صرفها للأغراض التي خصصت لها وحسب القوانين والأنظمة.

4. التثبت من إصدار أوامر الصرف حسب الأصول.

5. التثبت من عدم تجاوز المخصصات المرصودة في الميزانية إلا بعد الترخيص من الجهات المختصة.

6. التحقق من التزام الموظفين وطلب الكشوف الخاصة بالحضور والانصراف.

7. المشاركة في أعمال اللجان.

8. التأكد من قيد المعاملات المالية بانتظام في السجلات الخاصة بها.

- النماذج التي يستخدمها مدققوا ديوان المحاسبة:

1-نموذج الاستيضاح:

ويستخدم ليثبت عليه الملاحظات التي يكتشفها المدقق خلال التدقيق ويوجه إلى الجهة الحكومية كالبلديات.ويجب الرد عليه خلال مدة 30 يوم.

2-نموذج التقرير الرقابي :

الذي يوجه للجهة التي يتم التدقيق عليها , وذلك بموجب كتاب رسمي.

3-نموذج تقرير تدقيق ومراجعة الحسابات:

ويتم إعداده بعد الانتهاء من مهمة التدقيق اللاحق للحسابات، ويقوم المدقق بتعبئة النموذج ويرفق به الملاحظات التي اكتشفت أثناء التدقيق.

4-نموذج لائحة التدقيق المسبق:

وتستخدم لمعالجة مخالفات جوهرية ظهرت أثناء التدقيق السابق للتأكد من حصول التصويب المطلوب وتوجه من المدقق أو من المدقق أو من رئيس المراقبة إلى الجهة المعنية.

5-نموذج مذكرة المراجعة الداخلية:

وتوجه للجهة موضوع التدقيق وتستخدم لغايات طلب معلومات وملفات وسجلات ولمعالجة بعض الملاحظات,وتعتبر المذكرة أقل أهمية من الاستيضاح.

6-نموذج محضر فحص الصناديق:

ويوضح قيام المدقق بجرد وتدقيق محتويات الصناديق ومطابقتها مع السجلات.

7-محضر فحص مقبوضات الجباة:

ويوضح قيام المدقق بجرد وتدقيق ما لدى الجابي من نماذج وسجلات وموجودات نقدية ومطابقتها.

وأخيراً يصدر عن ديوان المحاسبة التقرير السنوي الذي يقدم إلى مجلس الأمة، ويعتبر هذا التقرير أهم مخرجات الديوان لأنه يلخص نتائج عمل الديوان في مراقبة الوحدات الحكومية والبلديات.

التوصيات :

- تطوير القواعد القانونية والأنظمة المالية المتعلقة بالإنفاق.
- وضع وصف وظيفي مكتوب لمسميات الوظائف في الهيكل التنظيمي للبلدية وتحديد المهام المناطة بكل وظيفة وذلك لضمان فصل المهام.

- إسناد مهمة إعداد الموازنات التقديرية والحساب الختامي للموظفين ذوي الخبرة والكفاءة المالية والقانونية.
- تفعيل دور وحدة الرقابة الداخلية في البلديات ومنحها الاستقلالية التامة وتزويدها بموظفين مؤهلين.
- تأهيل الموظفين وإرشادهم لتطبيق القوانين والأنظمة النافذة لتحسن أدائهم.
- استخدام وتفعيل البرامج الحديثة والتي من شأنها النهوض بالعمل البلدي على كافة الأصعدة.
- الإشراف على إعداد خلاصة محاسبية شهرية (ميزان مراجعة) يتضمن كافة العمليات المالية التي تجريها البلدية.
- تفعيل الأساليب الرقابية للنهوض بالعمل البلدي وتطوير دور البلديات في خدمة المجتمع المحلي .

المراجع

١. الماضي، أ.، والهاشمي، س. (٢٠٢٠). تعزيز الرقابة المالية في البلديات: دور الرقابة وإجراءات مكافحة الفساد. مجلة الإدارة العامة وبحوث السياسات، ٣٧(٤)، ٢٨٩-٣٠٥.

٢. الحربي، س.، والمنصور، ف. (٢٠١٨). تعزيز آليات المساءلة في الحكومات المحلية: دراسة حالة لمبادرات مكافحة الفساد في البلديات. المجلة الدولية لإدارة القطاع العام، ٣١(٢)، ١٤٥-١٦٠.

٣. النجار، خ.، والقحطاني، م. (٢٠١٩). أثر الرقابة المالية على الحد من الفساد في البلديات: أدلة من المملكة العربية السعودية. النزاهة العامة، ٢١(٣)، ٢١٤-٢٣٠.

٤. السليمان، ن.، والغامدي، ح. (٢٠١٧). تعزيز الرقابة على الموازنة وإجراءات مكافحة الفساد في الحكومات المحلية: دروس من الإمارات العربية المتحدة. مجلة الإدارة المالية الحكومية، ٢٤(١)، ٤٥-٦٠.

٥. الخطيب، ر.، والناصر، و. (٢٠١٦). تعزيز آليات الرقابة في البلديات لمكافحة الفساد: رؤى من الأردن. مراجعة الإدارة العامة، ٧٣(٢)، ١٢٣–١٣٨.

٦. المحروقي، ع.، والراشد، ح. (٢٠١٨). تعزيز الشفافية والمساءلة في موازنة البلديات: دراسة لممارسات الرقابة في عُمان. المجلة الدولية للإدارة العامة، ٤١(٤)، ٣٥٦–٣٧٢.

٧. القحطاني، ف.، والمطيري، ع. (٢٠١٩). تحسين الرقابة المالية واستراتيجيات مكافحة الفساد في الحكومات المحلية: دراسة حالة الكويت. مجلة الإدارة العامة والسياسة الاجتماعية، ٢٦(٣)، ١٣٢–١٤٨.